

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٦٠

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/813)

1258679(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/813)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/813 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير الثاني الأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس الأمن الذين تنتهي مدة عضويتهم في نهاية هذا العام – ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند – على دعمهم. لقد كان عاما حافلا بالتحديات تماما بالنسبة لمجلس الأمن، وأود أن أشكر الأعضاء على استعدادهم لتشجيع ودعم الجهود الرامية إلى دفع البوسنة والهرسك قدما نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لأعضاء مجلس الأمن الجدد الذين انتخبوا مؤخرا كل النجاح خلال فترة عضويتهم في المجلس. والذين يعملون منا على أرض الواقع في البوسنة والهرسك يعرفون أن بوسعنا الاستمرار في الاعتماد على دعم المجلس مستقبلا. ونحن سنستمد القوة من هذه المعرفة في بيئة لا تزال مليئة بالتحديات.

وهدفنا هو هدف عادل وهام، ألا وهو، تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك التي تسير على درب لا رجعة فيه صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وهو هدف لا يزال المجتمع الدولي يلتزم به التزاما ثابتا بعد أكثر من ٢٠ عاما من الاعتراف الدولي بالبوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وتجلى هذا الالتزام بقضيتنا المشتركة مع مواطني البوسنة والهرسك بوضوح تام مرة أخرى أثناء سلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى إلى البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي هذا الشهر، زارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون والممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون سراييفو معا، مثلما فعل وزير خارجية المملكة المتحدة وليام هيغ قبل ذلك ببضعة أيام.

لقد مر عام كامل منذ انتهائنا من المرحلة الانتقالية وإعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، بفصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي عن مكتب الممثل السامي وإدماجه في وفد الاتحاد الأوروبي القائم بذاته. ويسرني إبلاغكم بأن وفد الاتحاد الأوروبي ومكتبي يقيمان علاقة عمل وثيقة للغاية على أرض الواقع. وقد بدأ السفير بيتر سورنسن بداية ممتازة، ووجوده يمثل حقا نسمة من الهواء العليل. ونحن ننسق جهودنا

فيما نسعى إلى تحقيق التآزر والوصول إلى وضع يكسب فيه الجميع أينما كان ذلك ممكناً.

غير أنه مهما كانت جودة تعاوننا داخل المجتمع الدولي، فإن ذلك وحده لا يمكن أن يحقق التقدم. فنحن نخوض الآن غمار مرحلة ستتوقف خلالها درجة وسرعة التقدم في البوسنة والهرسك على قدرة أو عدم قدرة السلطات في البلد على تحقيق نتائج ملموسة. ومما يؤسف له، أنه يتوجب علي أن أتحول إلى تطورات غير طيبة بخصوص هذا الموضوع نظراً لعجز الزعماء السياسيين عن تحقيق ما ينبغي أن يحققوه بعد ١٧ عاماً من توقيع اتفاق السلام.

فعندما خاطبت المجلس قبل ستة أشهر (أنظر S/PV.6771)، كنت متفائلا بحذر إزاء الاتجاه الذي يسير فيه البلد. وبعد ١٥ شهرا من انتظار أن يتوصل القادة السياسيون إلى اتفاق، شهدنا أخيرا تعيين سلطات تنفيذية على مستوى الدولة في شباط/فبراير. وفي ٣١ أيار/مايو، تم أخيراً اعتماد ميزانية الدولة. وكان من المنطقي أن نتوقع أن يعوض التحالف الجديد، في ظل وجود حكومة وميزانية، عن الوقت الضائع على الفور وأن يبدأ في تلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين وتنفيذ الاشتراطات اللازمة للشروع في المرحلة التالية من عمليتي الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والناتو.

ومما أصاب الكثيرين في المجتمع الدولي بخيبة الأمل أن ذلك لم يحدث. وبدلاً من ذلك، بدأت جهود مطولة لإعادة تشكيل الائتلاف الحاكم في مطلع حزيران/يونيه – وهي عملية يؤمل أن تُحل قبل نهاية السنة، أي بعد حوالي ستة أشهر من الوقت الضائع. وقد حول النزاع الاهتمام عن التحديات الملحة. وبينما تمضي البلدان الأخرى في المنطقة قدما، تخلفت البوسنة والهرسك عن الركب. وانعكس الوضع أيضا في التقرير المرحلي الصادر مؤخرا عن المفوضية الأوروبية. وفضلا عن الجمود الإداري والتشريعي، شهدنا في بعض الأحيان أحزابا سياسية في الاتحاد تتجاهل الأحكام الدستورية والقانونية في سياق تعجلها لإدخال تغييرات على التحالفات الحاكمة.

ومسألة تحديد الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم هي مسألة لا يرجع القرار فيها إلى المجتمع الدولي. غير أنه عندما يجري تجاهل سيادة القانون، ينبغي أن نشعر بالقلق. وبينما يستمر النزاع على مستوى الكيان الاتحادي، شهدنا في الأسبوعين الماضيين بوادر تقارب لتشكيل تحالف جديد على مستوى الدولة بين الحزبين الممثلين لجمهورية صربسكا والاتحاد الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات في الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠. واستعداد الطرفين لبدء محادثات جادة بشأن القضايا الجوهرية هو تطور طيب. فدون الحوار والاستعداد للعمل من أجل التوصل إلى حلول توفيقية سليمة، لا يمكن أن يكون هناك تقدم.

في الوقت نفسه، من المهم للغاية ألا تتخذ الأطراف، فيما تمضي قدما في جدول أعمالها، خطوات للتراجع عن الإصلاحات التي أُجريت بعناية فائقة على مدى سنوات طوال لتعزيز اتفاق السلام. وما فتئ المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يتوخى الحزم بشأن هذه النقطة.

وثمة مسألة أخرى أثارت قلقي بقدر أكبر، وهي الزيادة الملحوظة في التحديات التي تواجه اتفاق السلام، وخاصة التحديات لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية التي رأيناها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أبلغت المجلس مرات عديدة في الماضي بخصوص الخطاب الانفصالي المناهض للدولة، الصادر عن القيادة الحالية في جمهورية صربسكا. وللأسف، فقد تصاعد هذا الخطاب وتفاقم إلى حد كبير خلال الأشهر الستة الماضية. وتقريري الخطي (أنظر S/2012/813) يتضمن العديد من الأمثلة على أنواع التصريحات التحريضية الصادرة عن مسؤولين كبار جدا في جمهورية صربسكا. فكيف يرد المرء عندما يقول سياسي بارز إن البوسنة والهرسك تجعله

يشعر بالاشمئزاز وأنه يرجو من الله أن تنهار قريبا؟ وكيف سيكون رد فعل أي منا إذا قال شخص ما عن بلدنا الحبيب أنه يشعره بالاشمئزاز وينبغي أن ينهار؟ أعتقد أننا سنشعر بالقلق والصدمة وبالحزن الشديد بكل تأكيد.

وسيكون من الخطأ أن نتجاهل تلك الكلمات باعتبارها كلاما خطابيا فارغا أو مقترنا بالانتخابات. فقد استُكملت تلك الكلمات على مدى السنوات العديدة الماضية بجهد شامل للانتقاص من قدرة الدولة ومؤسساتها على الاضطلاع بمهامها وللقضاء على هذه القدرة في بعض الحالات. وآخر مؤسسات الدولة العديدة التي تسعى جمهورية صربسكا إلى إلغائها أو إضعافها هي القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وهي هيكل متعدد القوميات حظي بالإشادة لمساهماته في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عمليات أذن بها مجلس الأمن نفسه.

في ضوء الولاية التي خولها المجتمع الدولي لي، وهي ولاية تم التأكيد عليها مرارا وتكرارا من قبل مجلس الأمن، أختتم متأسفا بأن تلك التحديات مثيرة للقلق بما يكفي، لتبرير اهتمام خاص من طرف هذا الجهاز. وربما لا يوجد موضوع أكثر محورية لاتفاق السلام من الحفاظ على وحدة البوسنة والهرسك، وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تؤخذ على محمل الجد، التحديات المستمرة التي تواجهها الدولة، بما في ذلك دعوة جمهورية صربسكا بانتظام إلى حلها، خصوصا بالنظر إلى تاريخ الصراعات التي جرت في التسعينات.

و قد أعلن وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويليام هيغ، بوضوح خلال زيارته الأخيرة للبوسنة والهرسك بأنه:

”لن تكون البوسنة والهرسك دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، إلا بوصفها دولة منفردة و ذات سيادة. وأولئك الذين يعتقدون بوجود سبيل آخر أمام البوسنة، هم ببساطة مخطئون، و لن يكون أولئك الذين يقوضون الدولة البوسنية شركاء لنا“.

إنها وجهة نظر نؤيدها تماما.

في سياق التطورات التي وصفتها للتو، لم أفاجأ ربما، لكنني أصبت بخيبة أمل، بسبب التقدم المحدود الذي حققته السلطات بشأن الأهداف الخمسة، والشرطين المتعلقين بإغلاق مكتب الممثل السامي.

ومع ذلك، حدثت تطورات إيجابية بشأن الهدف المتعلق بمقاطعة برتشكو، بفضل الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي. وفي ٢٣ أيار/مايو، أيد المجلس التوجيهي قراري فيما يخص إغلاق مكتب الممثل السامي في برتشكو. وبناء على ذلك، أغلقت ذلك المكتب في ٣١ آب/أغسطس. كما أيد المجلس التوجيهي أيضا قرار المشرف على برتشكو، رود مور، الخاص بتعليق مهامه في نفس التاريخ.

ونتيجة للإجراءات التي اتخذها مكتبي والمشرف على برتشكو، دخلنا مرحلة جديدة في مقاطعة برتشكو، اضطلعت فيها السلطات المحلية بالمسؤولية الكاملة عن الشؤون اليومية للمقاطعة. ونظراً لمسؤولياتنا المترتبة علينا بموجب قرار التحكيم النهائي، سأراقب أنا والمشرف عن كثب التطورات الحاصلة في تلك المقاطعة.

بالإضافة إلى ذلك، للحكم التاريخي الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بمسألة ممتلكات الدولة، آثار هامة فيما يخص حل هذه المشكلة، الذي يمثل ثاني الأهداف الخمسة لإغلاق مكتب الممثل السامي. وبعبارات بسيطة، يؤكد حكم المحكمة على أولوية ملكية الدولة للممتلكات العامة.

وبعد حملة نادرا ما تطرقت للمسائل المحلية، جرت الانتخابات المحلية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى حد بعيد،

من دون وقوع حوادث. و كانت سريبرينيتسا مرة أخرى، مجالاً من مجالات تركيز المجتمع الدولي، وهذا التركيز محق، نظرا للإبادة الجماعية التي ارتكبت هناك. وكان من بين الزوار الرفيعي المستوى الأمين العام، السيد بأن كي - مون.

وعلى الرغم من بعض الجدل الذي رافق عمليتي التسجيل وعدّ الأصوات في سريبرينيتسا، مرت الانتخابات لحسن الحظ، بدون وقوع حوادث كبيرة. و أسفرت عن انتخاب عمدة بوسني، وتقسيم متساو للمقاعد بين الصرب والبوسنيين في المجلس البلدي. ويجب على الأطراف الآن العمل معا، بروح التصالح، لما فيه مصلحة جميع سكان سريبرينيتسا. ويتعين استعادة حياة تتسم بالكرامة والتعايش في سريبرينيتسا. كما ينبغي أن ترقى مرة أخرى إلى أصل إسمها اللغوي الذي يعني ”المدينة الفضية“.

في مدينة موستار التي لا تزال مثخنة بالجراح ومنقسمة، لا تزال احتمالات إدخال التغيير من خلال صناديق الاقتراع ضعيفة. ونظرا لفشل الأطراف حاليا في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، بشأن النظام الانتخابي لموستار، كانت المدينة المجتمع المحلي الوحيد في البلد، الذي لم يعقد انتخابات محلية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ونظرا لاستبعاد التوصل إلى اتفاق، بعد مرور ما يناهز عامين على حكم المحكمة، ينخرط مكتبي حاليا، في بذل جهود تيسيرية تهدف إلى مساعدة الأطراف المحلية على التوصل إلى حلول محلية لتنفيذ حكم المحكمة، بدون المزيد من التأخير. وبلغت المناقشات مرحلة حرجة، وحان الوقت لجميع الأطراف من أجل التوافق وتنفيذ حكم المحكمة.

وآمل كثيرا أن أخطر المجلس المرة القادمة، بأننا قد عقدنا انتخابات في موستار وبأن البلد كله سيلحق بجيرانه في المنطقة.

وأود أن اختتم كلمتي بتناول المسألتين التاليتين.

أولاً، ليس بوسع البوسنة والهرسك تحمل المزيد من التخلف عن ركب باقي البلدان في المنطقة. وستكون عواقب ذلك وخيمة، اقتصاديا واجتماعياً وسياسيا.

ثانيا، أصبحت التحديات التي تواجه اتفاق السلام متكررة ومباشرة جدا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولذلك تستحق عناية خاصة. كما يتعين التوقف عن التشكيك في سيادة البوسنة والهرسك ومستقبلها كدولة. ويجب على المجتمع الدولي عدم التسامح مع هذا النوع من التحديات، ويجب علينا ضمان تسلحنا بالإرادة والقدرة على إدارتها. وعندما نقوم بذلك، سندعم أيضا جهود أولئك الراغبين في العمل لفائدة المصلحة الجماعية، المتعلقة بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، في الإطار الأوروبي - الأطلسي.

إننا في مرحلة حاسمة، ويجب أن نفصح بشكل أكثر وضوحا من أي وقت مضى، عما ننتظره من الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك، وعن الأمور التي لن نسمح بها. كما يتعين عليهم التوقف عن سلوكهم المؤدي إلى الانقسام، والشروع أخيرا في أخذ صدارة تمهيد الطريق من أجل إعادة الاندماج الكامل للبلد، لما فيه فائدة جميع مواطنيه. وعند القيام بذلك، يمكنهم أخذ العبرة من الكيفية التي تم من خلالها بناء أوروبا في فترة ما بعد الحرب، على أساس التسامح والحوار والتوافق السليم. كما أشار إلى ذلك وزير خارجية ألمانيا، غيدو فيسترفيله مؤخرا، فإن كلمة ”مواجهة“ قد جرى استبدالها في أوروبا بكلمة ”تعاون“.

أود أن اختتم بالأفكار الملهمة التي أعرب عنها الأمين العام عندما اختتم زيارته الأخيرة إلى البوسنة والهرسك:

> ”في منطقة تتغير بسرعة، لا يمكن لأحد أن يتخلف عن الركب. وسيتطلب ذلك قيادة جماعية. وسوف يتطلب ذلك الوحدة. كما سيتطلب التزاما بالعمل والمضي قدما معا“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى السفير إنزكو على إحاطته الإعلامية الشاملة والغنية بالمعلومات. تعرب ألمانيا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

كما أود أن أركز ملاحظاتي على ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

أولاً، والأكثر أهمية بالنسبة للمجلس، بقاء الحالة في البوسنة والهرسك هادئة ومستقرة. حيث لم تضطر عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي منذ بدايتها في عام ٢٠٠٤، ولو مرة واحدة لإعادة إرساء السلام. وفي الآونة الأخيرة، أجريت الانتخابات المحلية الخامسة منذ نهاية الحرب في بيئة هادئة.

وهكذا أثبتت السلطات في البوسنة والهرسك قدرتها على التعامل مع التهديدات المحدقة بالبيئة الآمنة والمأمونة. وبناء على ذلك التقييم، جرى استكمال إعادة تشكيل عملية ألثيا بحلول تاريخ ١ أيلول/سبتمبر. تركز عملية ألثيا بنجاح على بناء القدرات والتدريب، بعد تخفيض عدد القوات المتمركزة في البوسنة والهرسك.

وتتعلق نقطتي الثانية بالحالة السياسية الراهنة في البوسنة. حيث تقدم الإحاطة الإعلامية للسفير إنزكو وأحدث تقرير مرحلي للاتحاد الأوروبي، تحليلا قاتما لحال الإصلاحات في البلد. وصحيح أن ثمة غياب لرؤية مشتركة فيما يخص التوجه العام للبوسنة والهرسك، لدى القيادة السياسية، مما يبعث على القلق. كما أننا شهدنا حتى الآن علامات هامة على التقدم، لا سيما في بداية هذا العام، مثل إنشاء حكومة جديدة على مستوى الدولة، والاتفاق على ميزانية وطنية، وسن قوانين جديدة فيما يخص معونة الدولة وتعداد السكان.

لقد أوضحنا للزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك ضرورة وضع مصالح البلد ككل ورفاه مواطنيه، في صميم جهودهم، من خلال المضيبالبوسنة والهرسك قدما وبثبات على طريق الإصلاح من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتمثلت الخطوة الهامة في ذلك الصدد، في الاتفاق المبرم بين القادة السياسيين في البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي بشأن خريطة طريق تحدد المتطلبات الرئيسية المترتبة على البوسنة والهرسك في توجهها صوب أوروبا.

ويبقى أبرز التحديات الماثلة تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي، بشأن حق الأقليات في أن يجري انتخابهم للرئاسة البوسنية والغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشيوخ)، وهو القرار الذي تأخر تنفيذه طويلاً . والاتحاد الأوروبي لديه الإرادة السياسية والأدوات اللازمة لدعم البوسنة والهرسك في ذلك المسعى على أفضل وجه. والوجود المتزايد للاتحاد الأوروبي في الميدان والولاية المعززة لممثله الخاص يؤكدان مجدداً على التزام الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة والأخيرة، أي انخراط المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك في المستقبل. وألمانيا ترحب بحرارة بإسهام الممثل السامي ومكتبه في إقرار السلام والاستقرار طوال الـ ١٧ عاماً الماضية التي قضاها في منصبه. وبعد انتهاء الحرب في عام ١٩٩٥، كان الرصد والمراقبة اللصيقة من قبل المجتمع الدولي ضروريان بدون شك.

مع ذلك، فقد أصبحت هذه السياسات اليوم عائقاً لمساءلة القادة السياسيين أمام ناخبيهم ولملكيتهم لعملية الإصلاح. وبدلاً من التمسك بالإطار المؤسسي للماضي، نحتاج الآن

للتركيز على المفاهيم والأدوات التي يمكن أن تبدأ من خلالها تطورات استشرافية. وإذ أصبح منظور الاتحاد الأوروبي بشأن البوسنة والهرسك في صدارة المشهد أخيراً، يمكننا الآن أن نعفي مكتب الممثل السامي من المهام التي يحققها الاتحاد الأوروبي وممثلوه في الميدان بشكل أفضل. ولذلك، نرحب بقرار تعليق الإشراف الدولي في مقاطعة برشكو، حيث استعاض الاتحاد الأوروبي عن ذلك بافتتاح مكتب إقليمي جديد. ولا بد من إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن.

واسمحوا لي أن أذكر الدول الأعضاء بمسألة ما زالت لم تُحل بعد – وهي مسألة الحصانة. ولكي نحمي بصمة مكتب الممثل السامي في تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، لا بد من إيجاد حل مستدام وشامل لمسألة تمتع طاقم موظفي مكتب الممثل السامي الحاليين والسابقين بالحصانة من الإجراءات القانونية. ونأمل في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في وقت مبكر، وندعو الأعضاء للانضمام إلينا في المناقشات الضرورية بهذا الشأن.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية بشأن ما يحدث في ذلك البلد، وكذلك على جديته وتفانيه في أداء مسؤولياته.

في البداية، تسلم كولومبيا بأن التوصل إلى اتفاق سياسي تحت أي ظرف يتطلب جهداً والتزاماً. والحالة في البوسنة والهرسك حالة خاصة، والمجتمع الدولي قد ساعد الأطراف على التغلب على العراقيل والتوصل إلى اتفاقات هامة تستهدف إيجاد حلول دائمة وسلمية. ولذلك، يقلقنا أن نلاحظ تدهوراً في الحالة السياسية وتراجعاً عن تطبيق جدول الأعمال الأوروبي الأطلسي، كما انعكس ذلك في تقرير العام (أنظر S/2012/813).

ويرى وفدي أن من الأهمية بمكان أن تجدد الأطراف التزامها باتفاق دايتون وأن تعمل بنفس الروح التي مكنتها من التوصل إلى اتفاقات في الماضي. ونأمل أن تتحاشى الكيانات وقادتها السياسيين التصريحات الحماسية، لأنها تعرض استقرار دولة البوسنة والهرسك للخطر وتهدد التقدم المحرز في جدول الأعمال الأوروبي الأطلسي بلا داع. والكلمات الداعية إلى تفكيك البوسنة والهرسك والأعمال التي تقوض سيادة القانون ليست بالاستجابة الملائمة للجهد الذي كرسه شعبها والمجتمع الدولي لتلك العملية. وبدلاً من ذلك، يجب أن يعمل اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا بشكل بناء وأن يوليا اهتماماً خاصاً للمسائل الرئيسية، مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الماثلة.

وفيما يتعلق بأحداث مثل الإبادة الجماعية في سربرينتشا، التي اعترفت بها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا ندعو للمصالحة، وأي مظاهرات تخرج بشأن تلك الأحداث ينبغي أن تسعى إلى تضميد الجروح والتحرك صوب الغفران المتبادل.

ونلاحظ إيجابية الحوار بشأن العدالة الذي يشجعه الاتحاد الأوروبي. ونثق في أن القادة المحليين لكل من الكيانين سيغتنمون الفرصة لمناقشة المسائل القانونية بشكل بناء، وبالتالي يساعدون في تعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

أخيراً، تؤكد كولومبيا مرة أخرى دعمها لاتفاق دايتون بشأن إنشاء البوسنة والهرسك والقرارات المترتبة عليه. ونشدد على أهمية التنفيذ الصارم للاتفاق في إطار المرفق ١٠.

وبالنسبة لكولومبيا، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية التعاون في العملية الجارية حالياً. ومع ذلك، ينبغي للأطراف كذلك أن تتعاون مع الممثل السامي، الذي يجب أن يواصل مكتبه العمل إلى أن تتحقق أهداف وشروط جدول الأعمال ٥+٢. وأود أن أؤكد على الدور المهم للقوة المتعددة الجنسيات لتحقيق

الاستقرار في ضمان مستقبل البوسنة والهرسك. وكولومبيا تؤيد تمديد ولايته.

ولا أود أن أختتم بياني بدون أن أرحب بسفير البوسنة والهرسك الموجود معنا هنا في جلسة مجلس الأمن هذه، متمنياً له كل التمنيات الطيبة.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم وعلى التقرير الشامل المقدم لمجلس الأمن في وقت سابق (أنظر S/2012/813). ونقدر الدور الهام الذي يضطلع به. وقد وافانا السيد إنزكو بأخبار بعضها سار والآخر ليس كذلك.

وتتمثل الأخبار السارة في أن الانتخابات المحلية الخامسة في البلد، والتي أجريت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وأدارتها السلطات المحلية بالكامل، قد عقدت حسب المعايير الديمقراطية، بصورة عامة. ونهنئ شعب البوسنة والهرسك على نجاح تلك الانتخابات. ونرحب أيضاً بمناخ الهدوء والاستقرار النسبي االسائد في البلد.

أما الأخبار غير السارة فهي مقلقة. فقد أشار الممثل السامي إلى ثلاثة تطورات مخيبة للآمال. أولاً، التقدم الهزيل صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي؛ ثانيا، التحديات المباشرة لاتفاق دايتون للسلام؛ ثالثاً، تكثيف الخطب الحماسية الاستفزازية الباعثة على الفرقة والتي من شأنها أن تقوض التعايش السلمي الطويل الأجل في البوسنة والهرسك.

لقد أدت هذه التطورات بالممثل السامي إلى أن يتخلى عن تفاؤله المعتاد وأن يحذر المجلس من تعثر التقدم بشأن الأهداف الخمسة والشرطين. وأشد ما يبعث على القلق هو التحدي العلني الذي تبديه صربسكا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ذلك المبدأ الأساسي الموجود في صلب اتفاق دايتون. وباكستان تدعم استقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، كما تؤيد الجهود الرامية لتوطيد أركان الدولة على المستوى الوطني، مع الحفاظ على حقوق جميع الكيانات الطائفية.

لقد ضمن اتفاق دايتون السلام طوال ١٧ عاماً. وينبغي ألا يُسمح لأي تحد مباشر للاتفاق بالمساس بذلك التوازن الدقيق والحساس الذي حققه. وينبغي عدم النيل من سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ولا بد لمجلس الأمن أن يتصدى لأي نزعة صوب التفكيك.

إن الخلافات السياسية الحادة بين الأحزاب السياسية، إلى جانب المحاولات المتعمدة لعرقلة البناء الفيدرالي من شأنها إضعاف الدولة ولفت الأنظار بعيداً عن القضايا الملحة مثل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإدارة المالية الفعالة. ويسرنا أن نسمع من السيد إنزكو أن هناك الآن بوادر توافق صوب تحالف جديد.

نحن ندين تصريحات كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا التي تنكر الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينيتسا في عام ١٩٩٥، وهي حقيقة أُثبتتها على نحو لا ريب فيه محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتلحق مثل تلك التصريحات ضررا بالغا بعملية المصالحة في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى المصالحة في المنطقة برمتها.

وهي دليل واضح أيضا على عدم إحراز تقدم في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين المتعلقين بها. وعليه، فإن الوقت ليس مناسبا الآن لإغلاق مكتب الممثل السامي. وفي الواقع، فإن هناك أسبابا مقنعة لاستمرار تلك المهمة في ظل الظروف الراهنة.

ومن الأهمية بمكان أن تعترف جميع الأطراف بقداسة الإطار القانوني الدولي لتقاسم السلطة. وتدعم باكستان

جميع الجهود الرامية إلى ضمان بيئة سليمة وآمنة في البوسنة والهرسك. ونحث زعماء البلد على حل خلافاتهم عن طريق الحوار بغية استكشاف أرضية مشتركة بينهم.

ويجب أن تبعث جلسة مجلس الأمن اليوم الرسائل الصحيحة. ونحث المجلس على مواصلة تقييم الحالة والاضطلاع بدوره فيما يتعلق بتوجيه جميع الأطراف بعيدا عن تجنب المشاركة على نحو متزايد. وذلك هو أفضل السبل نحو توطيد دولة البوسنة والهرسك وتحقيق الاستقرار فيها. وهو طريق مناسب أيضا لصون السلم والأمن الإقليميين.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرضه. وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أيضا تقييم التطورات التي شهدتها البوسنة والهرسك على مدى العام الماضي.

لقد ظلت الحالة الأمنية الميدانية هادئة ومستقرة، على نحو ما كانت عليه باستمرار للعديد من السنوات. علاوة على ذلك، كما قال وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وقائد القوة، فقد تثبتت السلطات في البلد أنها قادرة حتى الآن على مواجهة أي تهديد لبيئتها الأمنية.

وحدثت إلى جانب ذلك، تطورات سياسية إيجابية على مدى الأشهر الستة الماضية. فقد جرى تشريع قانونين هامين بشأن التعداد السكاني والمعونات الحكومية، على النحو الذي طالب به الاتحاد الأوروبي، واعتمدت الموازنة العامة للدولة، فضلا عن الاتفاق بشأن توزيع ممتلكات الدولة والدفاع بين الدولة المركزية والكيانات. وأجريت انتخابات البلدية التي نظمها البوسنيون في ظروف سلمية، وخاصةً في سريبرينيتسا.

غير أن مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي قد بدأت في هذا الصيف. فلا تزال اللهجة الخطابية ذات النزعة القومية تواصل إذكاء التوترات والشكوك وعرقلة جهود السلطات فيما يتعلق بإجراء الإصلاحات اللازمة. ونعرب عن أسفنا لتلك التطورات، ونشجب تلك التجاوزات اللفظية. ومع ذلك فإننا لا نتفق مع المخاوف التي تضمّنها تقرير الممثل السامي (أنظر S/2012/813) التي تبدو لنا مبالغا فيها، خاصة وأن التوترات السياسية لم تقوض المناخ الأمني بعد.

ونعلم جميعا أن التحديات السياسية لا تزال عديدة. وتكمن الاستجابة لتلك التحديات أكثر من ذي قبل، في إعطاء الاهتمام اللازم للمنظور الأوروبي الذي قدّم إلى ذلك البلد. وقد كرر الاتحاد الأوروبي ، بما في ذلك أثناء الزيارة التي قامت بها مؤخرا الممثلة السامية كاثرين أشتون، عن تأييده لاحتمال رؤية انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه بلدا موحدا وذا سيادة ويتمتع بسلامة أراضيه كاملة.

يتجسد ذلك المنظور أيضا عبر المشاركة الميدانية الهامة والدينامية للاتحاد الأوروبي في المجالات السياسية والإنسانية والمالية. وقد تم تعزيز مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة، بما في ذلك، فيما يتعلق بوجوده الإقليمي وسيادة القانون. ويحظى السيد بيتر سورنسن، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، بدعمنا الكامل.

ونود أن تستأنف الحكومة الحالية مسار الإصلاحات، وأن تسعى على وجه الخصوص، إلى جعل الدستور متماشيا مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وسنعمل على تجديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا. فقد أتاحت لنا إعادة تشكيل البعثة فرصة لتخفيض القوات المنتشرة وتركيز جهودها على بناء القدرات والتدريب. ولا تزال قوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا تحتفظ بولاية تنفيذية متبقية لدعم قدرات السلطات في البلد فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة الأمنية إذا ما اقتضت الحالة ذلك، وهو ما لم تنشأ الحاجة إليه بعد.

ولا تزال تتواصل عملية إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، كما يتضح من إنهاء الإشراف الدولي على مقاطعة برتشكو، وإكمال مهام بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تولّى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بعض مهامها الرئيسية المتبقية. وتم الشروع أيضا في إجراء تحليل لإعادة تشكيل مكتب الممثل السامي على النحو الذي طلبه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. وقد أسفر ذلك عن اتخاذ خطوات أولية بالتوازي مع تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تستمر تلك الجهود ما دامت عملية إعادة التشكيل تهدف أساسا إلى تحقيق مزيد من الفعالية على أساس الدور الرئيسي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي. ويجب أن نواصل التركيز على عمل مكتب الممثل السامي، وضمان تكامله مع الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاستمرار في تحديد أي ازدواجية مع مكتب الاتحاد الأوروبي وإزالتها إن وجدت.

ونقدم دعمنا للممثل السامي إنزكو، بوصفه ضامنا لاتفاقات السلام بالنيابة عن المجتمع الدولي. غير أن الأزمة الحكومية الحالية تذكّرنا بأن الوقت قد حان لكي تضطلع الطبقة السياسية البوسنية بمسؤولياتها، وأن تعمل على استعادة وحدتها بهدف تحقيق الأولوية الرئيسية، وهي تنفيذ المنظور الأوروبي المقدم للبلد. وعليه، فإن من الضروري زيادة صلاحيات الممثل السامي بصورة كبيرة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا باهتمام إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو. وللأسف، فقد صيغ تقريره إلى مجلس الأمن مرة أخرى بنبرات مثيرة للقلق وتنتقد قيادة صرب البوسنة (أنظر S/2012/813). ونوصي، لخلق انطباع أكثر توازنا عن العمليات الجارية، بأن يطلع على التقرير الثامن لجمهورية صربسكا المقدم إلى مجلس الأمن، الذي يتجلى فيه تفاني صرب البوسنة في الالتزام بالقانون الدولي، وبنص اتفاقات دايتون.

تدعم روسيا السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وتتطلع إلى رؤية مؤسساتها تعمل بشكل طبيعي ومستدام، مع الالتزام بمبدأ تساوي الشعوب المؤسسة الثلاثة المنصوص عليها في اتفاقات دايتون للسلام.

ونحن نتفق على أن الحالة في البوسنة قد تدهورت إلى حد ما على مدى الأشهر الستة الماضية. وقد حدث ذلك في ضوء تدهور العلاقات بين الحزبين البوسنيين الكبيرين، ويمكن أن يكون له أثر سلبي ليس على الاستقرار في الاتحاد فحسب، بل في جميع أنحاء البلد أيضا. ولكن دعونا لا نبالغ في وصف الحالة. فإن من المهم أن نذكر أن الانتخابات المحلية التي عقدت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في الجزء الأكبر من البلد قد جرت في بيئة هادئة ودون حدوث انتهاكات كبيرة.

وتتمثل المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في المرحلة الحالية من عملية التسوية البوسنية في نقل المسؤولية عن مصير البلد إلى البوسنيين أنفسهم. ونؤيد في ذلك الصدد، إلغاء مكتب الممثل السامي، والعودة، تحقيقا لتلك الغاية، إلى تنفيذ ذلك الانتقال عبر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام التابع لبرنامج الخمسة زائدا اثنين. وشأنها شأن أي مسألة أخرى ذات أهمية حيوية لمستقبل البلد، فلا بد من حل المشاكل العالقة في ذلك الإطار من قبل البوسنيين أنفسهم، على أساس توافق الآراء بين الشعوب الثلاثة المؤسسة: البشناق، والصرب والكروات. وقد تشجعنا في ذلك الصدد لاستمرار الحوار البوسني الداخلي.

وخلافا لاتحاد البوسنة، فإن الحالة في جمهورية صربسكا مستقرة. فنحن نشهد تعاونا مستمرا بين الحزب الحاكم والمعارضة البوسنية فيما يتعلق بالشؤون البوسنية العامة، على أساس نهج صارم بشأن التمسك باتفاقات دايتون

وبالمصالح المشروعة لصرب البوسنة. وننوه إلى أهمية توقيع رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي البوسني، زيليكو كوميستش في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق تعاون يضع حلولا توافقية للعديد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن المسائل ذات الصلة بمجالات العدالة وسير العمل في الجهاز الإداري.

من الواضح أن قيادة جمهورية صربسكا تثير السؤال المتعلق بضرورة التوصل إلى اتفاق مع اتحاد البوسنة والهرسك بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح البلد وتحذر من انتهاك أسلوب توافق الآراء، بما في ذلك عند اتخاذ قرارات بشأن مسائل السياسة الخارجية. نحن نؤيدها في رأيها المتمثل في أن وجود البوسنة والهرسك سيتعذر الدفاع عنه إذا لم تراع تلك المبادئ.

نحن نرحب بتعليق عمل مكتب المشرف على برتشكو في ٣١ آب/أغسطس وفقا للجدول الزمني الذي تقرر في اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. كان ذلك نتيجة جهودنا المشتركة. نحن نرى أن هذا القرار خطوة أولى نحو إنهاء مكتب الممثل السامي.

ونوافق على أهمية تعديل دستور البوسنة والهرسك بحيث يكون متوافقا مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. يمكن التوصل إلى حل توافقي في هذا الصدد من خلال مواصلة الحوار. وبالتالي، لن يكون هناك اتفاق ممكن في ظل التفسير الموسع لقرار المحكمة الأوروبية والمحاولات الرامية إلى استخدام ذلك كذريعة لاستعراض هيكل دايتون بالكامل. في آب/أغسطس، قدمت الأطراف البوسنية مشاريع تعديلات دستورية منفصلة تعكس الحكم إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. ويتوقف مصيرها على قدرة أعضاء البرلمان على الاتفاق على قرار.

ونرى أن إنشاء بعثة معززة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خطوة أخرى صوب إنهاء مكتب الممثل السامي.

وفي هذا السياق، نرحب بتقسيم مسؤوليات الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون الشرط الأساسي لعمل هذين الوجودين الدوليين في البوسنة والهرسك هو الامتثال الدقيق لولاياتهما. وينبغي عدم تعدي أيهما على مسؤوليات الآخر، وينبغي لكليهما بالتأكيد تفادي ازدواجية العمل. ومع أن روسيا لا تشارك في قوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا، فإنها تؤيد بعض أهداف ولايتها المتعلقة بتوفير الأمن في البوسنة والهرسك والتعاون في تدريب الموظفين في وزارة الدفاع والقوات المسلحة للبلد.

ومن الضروري أن نكف عن تجاهل حقيقة أن الحالة العامة في البوسنة والهرسك مستقرة إلى حد كبير منذ عدد من السنوات. ولذلك ينبغي أن ننظر في الإمكانات ونفكر في كيفية إعادة تشكيل الوجود الدولي في البلد في المستقبل. ومن الأهمية بمكان زيادة الجهود الرامية إلى إنهاء المحمية الخارجية، التي نفدت مواردها، على النحو الذي يجسده مكتب الممثل السامي، وإلغاء سلطات بون في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت الراهن، ينبغي إعادة تنظيم المكتب للمساعدة في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين، وكذلك إزالة أي تعارض قانوني ربما أوجده فرض الممثل السامي لقيود على السياسات والتعيينات في الإدارة خارج القضاء. نحن نعارض إثقال جدول أعمال الاندماج الأوروبي للبوسنة والهرسك بأنشطة المكتب. إن الحق في تحديد الاندماج في المستقبل، مثل الحق في السيطرة على الاتجاه العام لعمليات الإصلاح، ينتمي إلى البوسنيين أنفسهم.

وفي الختام، يؤيد الاتحاد الروسي وفاقا دوليا قويا في البوسنة والهرسك، وفي هذا السياق، يؤيد إجراء تحقيق محايد في جميع الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع الذي شهدته الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. بيد أننا، مضطرون لاستنتاج أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والهيئات القضائية البوسنية، لأسباب غير واضحة، يفضلون

محاكمة الصرب. إن التحيز الواضح من السيد سيرجي براميرتز، المدعي العام للمحكمة في لاهاي، ضد الاتصال بمنظمات أقارب الصرب والكروات ضحايا أزمة البلقان يثير أيضا تساؤلات. يجب الحد من تلك الإخفاقات.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل السامي إنزكو في مجلس الأمن مرة أخرى، وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الخدمة التي يؤديها لشعب البوسنة والهرسك من أجل المحافظة على السلام وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

لدي ثلاث نقاط رئيسية تعقيبا على تقرير الممثل السامي (أنظر S/2012/813) والإحاطة الإعلامية اليوم. أولا، تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تهنئ الشعب البوسني على مشاركته النشطة في الانتخابات المحلية التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. من المهم أن كثيرين من المواطنين أقبلوا على اختيار قادتهم المحليين. إن الانتخابات الحرة والنزيهة، بما في ذلك حقوق التصويت للمشردين داخليا والعائدين، تكتسي أهمية حاسمة لعضوية البوسنة في المستقبل في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن سكان مدينة موستار لم يتمكنوا من التصويت في يوم الانتخابات بسبب عدم تنفيذ الزعماء السياسيين لقرار المحكمة الدستورية بشأن تغيير النظام الانتخابي. لكننا نرحب ونؤيد بقوة جهود الممثل السامي لتيسير المفاوضات بين الطرفين لحل هذه المسألة. ونأمل أن يتمكن أهل موستار من ممارسة حقهم في انتخاب قادتهم في القريب العاجل.

ثانيا، تشعر الولايات المتحدة بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم منذ صدور التقرير الأخير للممثل السامي (أنظر S/2012/307). لقد تعثرت التطورات الواعدة التي جرت في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في وقت سابق من هذا العام. إن قرار بعض الأطراف إعادة تشكيل الحكومة الائتلافية للدولة بعد أقل من خمسة أشهر على تشكيلها، عقب ١٦ شهرا من الجمود، صرف انتباه الحكومة عن العمل على جدول أعمال الإصلاح الملح الذي تدعي تلك الأطراف أنها تدعمه. ونأمل أن ينهي الائتلاف الجديد إعادة هيكلة الحكومة في أقرب وقت ممكن ويستأنف العمل بشأن الشروط التي حددها الاتحاد الأوروبي لكي تتمكن البوسنة والهرسك من تقديم طلب ذي مصداقية للحصول على العضوية، طلب يمتثل لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي وإنشاء آلية تنسيق للانخراط في مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة على استعداد لدعم تفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك في منظمة حلف شمال الأطلسي، بمجرد أن تسجل الحكومة الممتلكات الدفاعية التي تطلبها وزارة الدفاع والقوات المسلحة كممتلكات للدولة. أبلغت وزيرة الخارجية كلينتون والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون تلك الرسالة عندما قامتا بزيارة سراييفو معا في تشرين الأول/أكتوبر، وحثتا الزعماء البوسنيين على وضع خلافاتهم جانبا من أجل استكمال الإصلاحات اللازمة للاندماج الأوروبي – الأطلسي.

ثالثا، تبقى الولايات المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون أثناء زيارتها الأخيرة إلى سراييفو،

> ”من غير المقبول تماما، بعد ١٧ عاما من انتهاء الحرب، أن البعض ما زال يشكك في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. إن هذا الحديث صرف للانتباه عن المشاكل التي تواجه البلد، ولن يؤدي إلا إلى تقويض هدف الاندماج الأوروبي. يجب احترام اتفاقات دايتون والحفاظ عليها، انتهى.“

تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الإصلاحات التي أجريت على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية والتي مكنت من إحراز تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إن الهجمات التي يشنها السياسيون من كلا الكيانين على استقلال السلطة القضائية، والدعوات إلى حل القوات المسلحة، والجهود الرامية إلى حل شركة كهرباء الدولة – المؤسسات التي أنشئت من أجل استيفاء متطلبات الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تثير تساؤلات خطيرة بشأن الرغبات المعلنة لهؤلاء الأفراد من أجل تحقيق تطلعات الشعب البوسني بأن يصبح عضوا في هاتين المنظمتين الحكوميتين الدوليتين.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم الولايات المتحدة الأمريكية الثابت لسلطات الممثل السامي لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون للسلام، بما في ذلك استخدام سلطات بون، إذا لزم الأمر. وستواصل الولايات المتحدة دعم المحافظة على مكتب الممثل السامي حتى يتم استيفاء الأهداف الخمسة والشرطين (٥+٢) التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

ونشيد بقرار الممثل السامي إغلاق المكتب المعني بالقرار النهائي في برتشكو وتعليق المكتب المشرف على مقاطعة برتشكو في ٣١ آب/أغسطس، لتقترب البوسنة والهرسك من إنجاز أحد الأهداف ٥+٢. ونتمنى كل النجاح لسكان برتشكو بينما يتولى قادتهم الذين انتخبوا ديمقراطيا المسؤولية الكاملة عن إدارة المقاطعة.

وخلال السنوات الـ ١٧ منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام، ظلت الولايات المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وحلفاؤنا في الاتحاد الأوروبي يعملون بدأب للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن في البوسنة والهرسك. ولا نزال ملتزمين بدعم الشعب البوسني في بلوغ هدفه المتمثل في الاندماج الأوروبي – الأطلسي، وعلى استعداد للعمل مع القادة الملتزمين بتحقيق تلك النتائج.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرضه التقرير الثاني والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (أنظر S/2012/813). كما أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للسيد إنزكو ومكتبه.

وكانت الانتخابات المحلية التي جرت في البوسنة والهرسك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر من المعالم السياسية الرئيسية البارزة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ مع الارتياح أن هذه الانتخابات أجريت وفقا للمعايير الديمقراطية وأن الحالة الأمنية في البلد ما زالت مستقرة. وأكد هذا التزام حكومة البوسنة والهرسك بضمان تهيئة بيئة سليمة وآمنة في البلاد وقدرتها على ذلك.

كما نحيط علما على نحو إيجابي بتقييم الممثل السامي من أن التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان مرضيا.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الركود النسبي للدينامية السياسية وتعميق الانقسامات بين الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فكما أشار الممثل السامي، لم يُفعل شيئا يذكر لتنفيذ المتطلبات المتبقية لإغلاق مكتبه. ويساورنا القلق بشكل خاص للتكثيف الشديد في التحديات المباشرة والمفتوحة لأسس اتفاق السلام، بما فيها السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

وتدين أذربيجان الخطاب الانقسامي والدعوة إلى الانفصال عن الدولة وكذلك أي عمل أو محاولة للطعن في وظائف الدولة ومسؤولياتها الدستورية والعدول عن الإصلاحات المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام. ونحن نتفق مع الممثل

السامي في أن الالتزام باتفاق دايتون، وبوجه خاص، الإطار الدستوري وسيادة القانون، من الأدوات التي لا غنى عنها للاستقرار على المدى الطويل. ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى إلغاء أو تقويض الجوانب الحيوية لاتفاق السلام وتقويض وحدة البوسنة والهرسك تقتضي الاهتمام المتواصل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

وما زالت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد آخذة في الضعف، مع تدهور الحالة المالية وضعف احتمالات النمو. وقد أشار الممثل السامي إلى الأثر السلبي المحتمل للصعوبات المالية الحالية على أداء المؤسسات على مستوى الدولة. ومن الضروري لذلك أن تصب جميع الفصائل السياسية في البوسنة والهرسك تركيزها على الأولويات الاقتصادية والتنموية للبلد.

وثمة أيضا حاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى حل المشاكل الإنسانية المعلقة منذ فترة طويلة، وأن يُكفل ضمان حقوق العائدين بشكل كامل وتنفيذها.

وندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى الدخول في حوار بناء بغية التصدي للتحديات الملحة وتعزيز الاستقرار والوحدة في البلاد. ومن المهم أيضا أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا دعم الجهود التي تبذلها القيادة السياسية في البوسنة والهرسك لتحقيق هذه الغاية.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على عرضه تقريره نصف السنوي عن الحالة الاجتماعية والسياسية في هذا البلد (S/2012/813).

وقد رحبنا في ١٥ أيار/مايو (أنظر S/PV.6771) بالإنجازات السياسية الهامة التي تحققت في بداية هذا العام في البوسنة والهرسك وأشير إليها في التقرير السابق للممثل السامي (S/2012/307). ورحبنا بتشكيل حكومة مركزية في شباط/ فبراير بعد التوصل إلى حل توفيقي من قبل الأحزاب السياسية الرئيسية، بعد أكثر من ١٦ شهرا من إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وباعتماد الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٢ في أيار/مايو. وقد بثت هذه التطورات جميعا الكثير من الأمل بالنسبة لتعزيز مؤسسات البلد وتحقيق انتعاشه الاقتصادي في إطار التكامل الأوروبي الأطلسي.

واغتبطت توغو لانطلاق دينامية جديدة، مستندة إلى التسوية وروح التوافق بين القادة البوسنيين؛ ولأن كل الأطراف السياسية أصبحت على إدراك وفهم للحاجة الملحة إلى الإمساك بمصير بلدها في أيديها؛ وأن قادة البوسنة، على الرغم من العقبات على الطريق المؤدي إلى تعزيز الدولة المركزية ومؤسساتها، كانوا بلا استثناء على استعداد أخيرا للعمل على توطيد وحدة البلد وتعزيز المصالح المشتركة.

ولكن بلدي يلاحظ مع الأسف، بعد ذلك بستة أشهر، أن التقرير الذي عرضه الممثل السامي لتوه بشأن المسألة المعروضة علينا يبدو متناقضا مع الأمل الذي بعثه التقرير السابق. فهذا التقرير يشير إلى الركود بل والنكسات على الجبهة السياسية فيما يتعلق ببعض المجالات التي سبق أن لوحظ التقدم فيها وأشاد بها المجتمع الدولي بأسره عن جدارة.

إن بلدي يأسف للحالة التي تعوق التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التي وضعت حدا للتراع مسلح في البلد. ونرى أن هذه الحالة، التي تعزى في المقام الأول إلى عدم رغبة بعض الأطراف الفاعلة في الاستمرار على طريق الحوار والتوافق، وإرادتها الواضحة أن تزيد من إضعاف الدولة المركزية البوسنية، لأمر مقلق للغاية ويستحق الاهتمام الكامل من المجلس.

وتوغو مقتنعة بأنه من غير المجدي بالنسبة لبعض الكيانات داخل الدولة البوسنية، في انتهاك للاتفاقيات الدولية والدستور السيادي للبلد، أن تواصل اتخاذ الخطوات القانونية والسياسية

ضد المؤسسات المركزية في ميادين اختصاص قوانين دولة البوسنة والهرسك. وتعمد هذه الكيانات بصورة دورية إلى التشكيك في السلامة الإقليمية للبلد وتهدد بإعلان الاستقلال. ومن المؤسف أن هذه الآراء القومية تقوّض مؤسسات الدولة المركزية والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال السلام والاستقرار في البلد والمنطقة.

ولا تزال توغو مقتنعة بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية لهذه الخلافات إلا من خلال حوار صريح وصادق والتماس حلول توفيقية. ولذلك فإننا ندعو جميع القادة السياسيين البوسنيين إلى الامتناع عن تشجيع أي حلول انفرادية أو طائفية؛ ومكافحة التطرف، الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زعزعة استقرار البلاد. ونحثها، بدلا من ذلك، على البحث، من خلال المناقشات، عن نفس التوافق في الآراء والاهتمام العام اللذين سبق أن أديا إلى إنشاء الحكومة في شباط/فبراير.

وفيما يتعلق بالأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتب الممثل السامي، يسر توغو أن المكتب في برتشكو، في ٣١ آب/أغسطس، أنهى ولايته الخاصة بالإشراف على المنطقة، وذلك تمشيا مع توصيات المجلس في ٢٣ أيار/مايو المعنية بتنفيذ اتفاق السلام. ويحدونا الأمل في يبعث هذا الحدث بإشارة قوية إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية البوسنية للمشاركة بشكل كامل في حوار بناء بغية اعتماد جميع الإصلاحات اللازمة لهذا البلد للتحرك نحو مزيد من التكامل الداخلي والإقليمي. فلن تكون قادرة على ضمان السلام والرخاء لمواطنيها بغير هذا الثمن.

وبالنظر إلى التحديات التي لا تزال تواجه البلد، قد يكون الحفاظ على وجود دولي في البوسنة والهرسك ضروريا للمساعدة في التوصل إلى اتفاق سياسي دائم يمكن أن يوطد دعائم المؤسسات المركزية ويضمن السلام في البلد وفي المنطقة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على دعم بلدي للجهود التي يبذلها الممثل السامي والموظفون المدنيون والعسكريون العاملون في البلد من أجل التمسك باتفاقات دايتون والحفاظ على الاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بالممثل السامي فالنتين إنزكو، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى تقريره (S/2012/813).

وتعرب البرتغال عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي.

لقد شهد عام ٢٠١٢ تطورات سياسية إيجابية للغاية في البوسنة والهرسك، اعترفت بها البلدان الموجودة حول هذه الطاولة في مناقشة المجلس الأخيرة بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو (أنظر S/PV.6771). وإذ يقترب العام الحالي من نهايته، لا ينبغي لنا أن ننسى التطورات الداخلية الايجابية، مثل تشكيل مجلس الوزراء، وفي الآونة الأخيرة، الانتخابات البلدية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، وحققت نجاحا واسع النطاق.

وينبغي أيضا ملاحظة أن خريطة الطريق المعنية بالانضمام، التي جرى توقيعها في ٢٧ حزيران/يونيه، هي خطوة كبيرة ومتفق عليها نحو التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك. والتوافق بين الدستور الاتحادي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هو في الواقع المفتاح لدخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب حيز النفاذ، وقيام علاقة عمل أفضل مع الاتحاد الأوروبي.

ويتحتم على القيادة السياسية للبوسنة والهرسك بجميع مستوياتها تهيئة بيئة سياسية مستقرة تفضي الى اتخاذ القرارات البناءة. وتدعو البرتغال جميع أصحاب المصلحة الوطنيين الى عدم ادخار جهد من أجل تحقيق هدف جعل البوسنة

والهرسك دولة مستقرة ومزدهرة تتجه نحو عضوية الاتحاد الأوروبي في أقصر إطار زمني ممكن، وتتغلب على الظروف الصعبة، خارجياً وداخلياً، التي لا يزال يتعين على البوسنة والهرسك وجيرانها أن يواجهوها.

وفي هذا السياق، تدين البرتغال إدانة شديدة الاستخدام المستمر للكلام التقسيمي، وتأسف للشكوك التي تلقي بظلالها من دون داعٍ على مستقبل البوسنة والهرسك، عن طريق المصالح الضيقة التي تتعلق تعلقاً طفيفاً بالشواغل الأساسية للبوسنيين وشركائهم الدوليين. ومن المحتم إيجاد أرضية مشتركة في السياسة الداخلية حتى يمكن إحراز تقدم في الإصلاحات الحاسمة التي يحتاجها البلد ليس في المجال الاجتماعي والاقتصادي فحسب، ولكن أيضا بشأن طموحاته والتزاماته الدولية. وفي هذا الصدد، إن الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي في العام الماضي تستحق كذلك التنويه بصفة خاصة.

وكما نعلم جيداً، نحن جاهزون لنعتمد غدا التجديد لقوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا. وينبغي الإشارة إلى المكاسب التي تحققت مؤخرا في مجال الأمن الوطني، فضلا عن البيئة الآمنة والمستقرة التي تمتع بها البلد طوال السنوات الماضية. وتدعم البرتغال قوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا كعنصر ذي صلة بالأمن في البوسنة والهرسك، مع اضطلاعها بدور هام في بناء القدرات والتدريب، فضلا عن دورها العسكري التنفيذي كي تكون قادرة على دعم الأمن في البلد.

وأود أن أنهي كلامي نهاية إيجابية. إن البرتغال ما فتئت تشارك بعمق في عمليات حفظ السلام في البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩٥. فالأمن الأوروبي يعتمد على تجديد وتعزيز علاقات التحالف والتعاون بين الأمم حتى نتمتع جميعاً بالسلام والاستقرار اللذين استعادتهما منطقة غرب البلقان وباقي أوروبا بشق الانفس. وبوسع البوسنة والهرسك التعويل على الدعم والصداقة المتواصلين من البرتغال في المستقبل.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إيتزكو، على إحاطته الاعلامية. لقد أحرزت البوسنة والهرسك مؤخرا التقدم في ميادين المصالحة الوطنية، والتنمية الاقتصادية، وسيادة القانون. وظلت حالة البلد ككل مستقرة. وتعرب الصين عن ترحيبها بذلك. وفي الوقت نفسه، احطنا علما بالصعوبات والتحديات التي لا تزال البوسنة والهرسك تواجهها في سعيها لتحقيق الاستقرار في البلد، وتعزيز التنمية، وتلقّي الدعم والمساعدة اللذين ما فتئت تحتاجهما من المجتمع الدولي.

إن الصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك، وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. وتحترم الصين أيضا خيار شعب البوسنة والهرسك لمستقبل بلده، وتدعم جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك للعيش في سلام ووئام، والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة. ونأمل أن يظل تركيز كل الجماعات العرقية في البوسنة والهرسك منصباً على رفاهية الأمة ومصلحتها في المدى البعيد، واتخاذ التدابير العملية لتعزيز الثقة السياسية وتوطيد المصالحة الوطنية، ودعم المكاسب التي حققتها العملية السياسية، وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار، والتنفيذ التام لاتفاق دايتون للسلام، ومواصلة السعي لإحراز مزيد من التقدم في جميع ميادين إعادة الإعمار.

والحفاظ على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، وتعزيز التنمية الاقتصادية هناك، هما من المصلحة المشتركة لجميع الأطراف. ومسألة البوسنة والهرسك معقدة وحساسة للغاية نظراً لأنها لا تنطوي على البوسنة والهرسك نفسها فحسب، وإنما تؤثر أيضا على السلام والاستقرار في منطقة البلقان بأسرها. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجاً حذراً تجاه المسألة، وأن يولي اهتماما كبيرا لآراء وشواغل الأطراف كافة.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إيتزكو لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك، وتأمل أن يواصل القيام بدور إيجابي وبنّاء في تنفيذ اتفاق دايتون، حسبما هو مكلّف به.

وتؤيد الصين تمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي، وتأمل في أن تزيد قوة الاتحاد الأوروبي دعمها لبناء قدرات القوات المسلحة للبوسنة والهرسك حتى تكون قادرة على تولي المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على الأمن والاستقرار والسيادة الوطنية في تاريخ مبكر. والصين مستعدة للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في سبيل مواصلة بذل الجهود من أجل المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بعودة الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إيتزكو، مرة أخرى إلى المجلس، وتشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن التقرير الذي عرضه علينا الممثل السامي قد ذكر جوانب شتى من التقدم المحرز (أنظر S/2012/813). فالبلد ظل مستقرا بدون وقوع حوادث أمنية خطيرة. وإجراء الانتخابات المحلية بطريقة سلمية هو أيضا موضع ترحيب. ومع ذلك، وكما أشارت مختلف الوفود من قبل، إن التماسك والوحدة في حكومة البوسنة والهرسك يتعرضان للتحدي الخطير جرّاء الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية. ولقد أسفر ذلك عن آثار سلبية تجاه الوفاء بجدول أعمال ٥+٢ الذي وضعه المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام.

وكنا نأمل من الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت في حزيران/يونيه أن تحرز التقدم في دفع البلد إلى الأمام، بغية السماح له باستكمال جدول الأعمال ٥+٢، وتحمّل كامل المسؤولية عن شؤونه المتعلقة بالسيادة والسلطة. ونلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ التحكيم النهائي فيما يتصل بمقاطعة برتشكو، والقرار اللاحق بوقف الإشراف على مقاطعة برتشكو. وكما ذكر الممثل السامي في تقريره، فإن هذه الخطوة تشكل خطوة هامة نحو الوفاء بالأهداف التي حددها المجلس التوجيهي وأيدها كذلك في بيانه المؤرخ ٢٣ أيار/مايو. ومن المهم أن تعمل كل الأطراف المعنية في إطار التحكيم النهائي لحل هذه المسألة.

ومسألة الدفاع وممتلكات الدولة، وهما عنصران ضروريان للوفاء بأهداف برنامج العمل ٥+٢ المعلقة، تتطلب مواصلة التركيز والاهتمام. وتنفيذ الاتفاقات القائمة، وكذلك القرار التاريخي من قرارات المحكمة الدستورية المؤرخة ١٣ تموز/يوليه بشأن هذه المسألة، هو أمر حاسم.

ونحن نرى أن تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك يعتمد على جميع الأطراف، واحترام سيادة القانون والصكوك القانونية التي ترتكز عليها الهياكل السياسية في البلد. ونكرر القول إن القيادة السياسية والوجود الدولي ينبغي أن يظلا مركّزين على الاعتراف بالتوازن الوارد ذكره في اتفاق دايتون والقائم في الهياكل السياسية اللاحقة، وأن يبذلا جميع الجهود لكفالة احترام هذا التوازن والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء الخطابة الاستفزازية والانقسامية والقومية المتزمتة، مما قد يؤدي إلى تقويض السيادة والسلامة الإقليمية للدولة.

وعلينا ألاّ ننسى أن اتفاق دايتون للسلام هو ترتيب مؤقت يتعين الاستعاضة عنه بدستور دائم في البوسنة والهرسك. وينبغي لجميع الأطراف أن تلتزم بالإصلاح الدستوري، والغرض منه إنشاء هياكل الدولة بحيث تكون أقوى تمثيلاً. ولا يمكن إحراز تقدم كبير في إقامة السلام والاستقرار الدائمين دون إجراء حوار بنّاء بين العديد من المجموعات والكيانات العرقية، وكذلك بين مختلف الهياكل البوسنية والممثل السامي.

ولن يمكن حل المسائل المعلقة مثل إصلاح الدستور إلاّ عن طريق الحوار السياسي.

وينبغي أن تكون المصالحة الهدف النهائي لاستمرار الحوار. وثمة جانب أساسي للمصالحة هو التزام جميع الأطراف بمكافحة الإفلات من العقاب عن طريق تقديم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب إلى العدالة.

وأشار وفد بلدي إلى تقليص وجود عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ونؤيد تمديد ولايتها والقرار الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، وتحديدا تركيزها على بناء القدرات والتدريب والمحافظة على القدرة على الإسهام في قدرة الحكومة في مجال الردع.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشجع مرة أخرى جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على الالتزام مجددا بالتنفيذ الكامل لتعهداتهم عملا باتفاقيات واتفاقات السلام. إن الإرادة السياسية والملكية الوطنية أمران أساسيان في دفع العملية قدما لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة على المدى الطويل.

السيد بريث غوتييرث (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وأود أن أشكره على تقريره (أنظر S/2012/813).

يؤسفنا أن تلقي الإجراءات والخطابة السيئة التوقيت بظلالها على مشهد آيار/مايو الذي يتسم بالتفاؤل. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يواصل الوجود الدولي التركيز على الإقرار بالتوازن الذي تحقق بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك والهياكل السياسية اللاحقة. ونتفق مع الفقرتين ٢٢ و ٢٨ الواردتين في تقرير الممثل السامي، ونعرب مرة أخرى عن التزامنا بتنفيذ باتفاق دايتون والدفاع عن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليهما.

لا يمكن للوجود الدولي، ولا ينبغي له أن يحل محل أولية الدولة في أداء مهامها ومسؤولياتها. تقع المسؤولية الأساسيةعن الأمن والاستقرار في البلد على عاتق حكومة وشعب البوسنة والهرسك. وفي حالة عدم وجود الأساس الضروري للاتفاق السياسي الوطني، فمن المحتمل أن يكون لأي تدخل من المجتمع الدولي عواقب سلبية وقد يضع عقبات خطيرة في طريق تحقيق النجاح وصون بيئة آمنة. ونناشد القادة السياسيين في البوسنة والهرسك استئناف الحوار الوطني الذي كان مستمرا في وقت سابق من هذا العام، من أجل تحقيق التوافق السياسي وتعزيز الثقة.

ونعتقد أن الظروف على أرض الواقع تبرر بقاء قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي تتمتع بولاية تنفيذية عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومواصلة القوة تقديم المساعدة إلى مكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى للاضطلاع بولايتها. ونؤكد للممثل السامي دعمنا الكامل في الوفاء بولايته.

وأود أن أسلط الضوء الآن على ثلاث حقائق ذات صلة أشير إليها في تقرير الممثل السامي. الأولى إجراء الانتخابات المحلية. نرحب بتولي السلطات الوطنية إدارتها بشكل كامل وتصديق مراقبي الانتخابات عليها كونها تفي بالمعايير الديمقراطية. ونحن على ثقة بأنه سيجري التوصل إلى حل للحالة في موستار من أجل إتمام العملية الانتخابية.

ثانيا، أنوه بتعليق الإشراف على منطقة برتشكو. نرحب بتلك الخطوة التي تعترف بقدرة المؤسسات المحلية على العمل بشكل فعال ودائم. بيد أنه لا يزال من الضروري الإبقاء على هيئة التحكيم، التي تشكلت بموجب المرفق ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وهي آلية لكفالة تنفيذ التعهدات الملزمة المهمة الناشئة من قرار التحكيم النهائي.

ثالثا، نرحب بالقرار التاريخي المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن دستورية قانون ممتلكات الدولة في جمهورية صربسكا. يحمي هذا الحكم مصالح البوسنة والهرسك ويمكن من التوصل إلى حل تفاوضي بشأن هذه المسألة. نلاحظ أيضا أن القرار سيكون له آثار فيما يتعلق بالتوصل إلى حل بشأن مسألة الممتلكات العسكرية.

وفي الختام، نذكر بأنه يجب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم إغلاق مكتب الممثل السامي حال بلوغ الأهداف الخمسة المتبقية وتحقق الشرطين. ويشعر وفد بلدي بالقلق لعدم بذل مساع بغية تحقيق هذه الغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لذا نحث جميع الأطراف على الاضطلاع بدور فعال في اختتام هذه العملية، الأمر الذي يتطلب أن ينهي الممثل السامي مهمته ويتحمل البوسنيون المسؤولية الكاملة عن بلدهم. ننتظر باهتمام الاجتماع المقبل للهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام الذي سيعقد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أشارك الجميع الترحيب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى إلى المجلس ونشكره على تقريره (أنظر S/2012/813). وكما هو الحال دائما، فالتقرير مفصل ويوثق بصورة موضوعية ولكنقاتمة التحديات الخطيرة المستمرة في البوسنة والهرسك. تود المملكة المتحدة أن تعرب عن امتنانها للممثل السامي على التزامه المستمر بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام إزاء مثل تلك الخلفية السياسية الصعبة.

وتشارك المملكة المتحدة الممثل السامي قلقه بشأن الحالة السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك. فقد كان هذا العام عامَ التناقضات. إذ استبدل التفاؤل الذي ساد أوائل هذا العام، مع تشكيل مجلس الوزراء وإصدار التشريعات الأساسية، بالعودة إلى الخمول السياسي. وعرقلت الخلافات الخطيرة داخل الائتلاف الحاكم بعد فترة لا تتعدى أربعة أشهر إحراز تقدم في مساري انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وأحبطت تلك الخلافات إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الخمسة وتحقيق الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ويعد العجز عن إحراز تقدم عرضا من أعراض الواقع السياسي على نطاق أوسع، حيث يكون قادة البوسنة والهرسك المنتخبون غير راغبين في وضع احتياجات البلد ومواطنيها فوق مصالحهم الضيقة. ويخاطر الخمول السياسي الآن بأن يصبح ممارسة ثابتة، ونحث قادة البلد على التركيز على الإصلاحات اللازمة لتحقيق مستقبل أفضل لمواطنيه.والمسؤولية الأولى التي تقع على عاتق السياسيين المنتخبين ديمقراطيا هي الحكم بطريقة تعزز مصالح ورفاه الشعوب التي يمثلونها. هذه مسؤولية تحملها القيادة السياسية في البوسنة والهرسك.

وسيتطلب إحراز تقدم على مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وترسيخ الاستدامة المالية التزاما بالإصلاح والأداء الوظيفي وهو أمر منعدم حتى الآن. وكانت الانتخابات المحلية التي جرت الشهر الماضي تذكرة قوية باستمرار هيمنة السياسة القائمة على نعرة قومية. ولكن بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية، هناك فرص يجب على القادة السياسيين اغتنامها.

في هذا الصدد، نشارك الممثل السامي قلقه، الذي أعرب عنه الكثير من الممثلين الجالسين حول هذه الطاولة، بشأن تكثيف الخطاب القائم على النعرات القومية والتحديات التي تواجه الدولة. فخلال الحملة الانتخابية التي جرت مؤخرا، وحتى قبل ذلك، زادت سلطات جمهورية صربسكا من حدة وتواتر هجماتهم على المؤسسات على مستوى الدولة وسعت إلى الإضرار بالأداء الوظيفي للحكومة.

وأوصي من يشكك في خطورة تأثير تلك التحديات على إطار دايتون، أن يقرأ بعناية بعض حواشي تقرير الممثل

السامي، التي تحصر مجموعة من البيانات العامة التي أثق بأن جميع الجالسين حول هذه الطاولة سيجدونها غير مقبولة على الإطلاق، إذ أنها تسعى إلى تقويض مبادئ اتفاق دايتون للسلام. وسيعيق مثل هذا النهج عملية الإصلاح فحسب ولن يقدم أي فائدة لأي فئة من السكان.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على موقف الحكومة البريطانية، الذي اقتبسه الممثل السامي في البيان الذي أدلى به في وقت سابق في هذه الجلسة. ولن تنضم البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي إلا باعتبارها دولة واحدة ذات سيادة.

ويتخذ البلد مسارا واضحا نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، مما سيوفر إطارا للسلم والأمن والتعاون الإقليمي. تدعم المملكة المتحدة بشكل كامل هذا الهدف، وستبذل كل ما في وسعها لتيسير إحراز التقدم. لكن يحتاج زعماء البوسنة والهرسك إلى مساعدة مواطنيهم على تحقيق هذا المستقبل الإيجابي. فلا يستحق شعب البوسنة والهرسك مستقبلا أقل من مستقبل شعوب البلدان الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تلك التي ما برحت تحرز تقدما جيدا في السنوات الأخيرة نحو الإندماج الأوروبي والأوروبي الأطلسي. تحتاج القيادة السياسية في البوسنة والهرسك إلى تغيير نهجها الحالي والتركيز بطاقة والتزام على الإصلاحات التي من شأنها قيادة البلد في المسار المؤدي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف.

فهذا يمثل سبيل المضيّ بالبلد قُدُماً، بدل الصراعات المستمرة على السلطة منذ وقت طويل بين القيادات والأحزاب السياسية البوسنية المختلفة.

وإننا ندعم بقوة دور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس وفده بيتر سورنسن، الذي يقوم بعمل متميز في جعْل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يتصدر البرنامج السياسي للبلد. كما نُشيد بعلاقة العمل التعاوني القائمة بينه وبين الممثل السامي إنزكو. وبالمضيّ قدُماً، سيكون دور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي حيوياً في إعادة تنشيط نهج الاتحاد الأوروبي في البلد.

ومع أننا نتفهّم بعض الصعوبات أمام التوصّل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الأساسية، فمن الواضح أن سراييفو ظلت متأخرة جداً عن جيرانها على المسار نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن نحثّ القادة السياسيين على أن يركزوا على التنفيذ السريع لخريطة الطريق التي اتفقوا عليها مع المفوضية الأوروبية في حزيران/يونيه. وبدون ذلك، لن يمكنها المضيّ قدُماً باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، والتفكير في تقديم طلب عضوية ذات مصداقية.

والحالة السياسية تترك تأثيراً سلبياً على الثقة الاقتصادية أيضاً. ونحن نتشاطر الشواغل مع الممثّل السامي بشأن النموّ ونسبة البطالة المرتفعة والمشاكل الاجتماعية المصاحبة. وقد اقترنت هذه الظواهر بالفساد المتفشّي على جميع مستويات الحكومة. ويتعين على المسؤولين المحلّيين أن يتخذوا إجراءً صارماً للقضاء على الفساد بجميع أشكاله.

وبسبب هذه التحدّيات والمخاطر السياسية الكبرى على الاستقرار، تدعم المملكة المتحدة تقديرات الممثّل السامي بأنّ قوة عملية ألثيا التابعة للاتحاد الأوروبي تُواصِل القيام بدور محوري في الجهود المبذولة للحفاظ على بيئة مأمونة وآمنة، وأنها تبقى عاملاً حيوياً للاستقرار في البوسنة والهرسك. كما تبقى الضمانات الدولية أساسية، إلى جانب الحضور المعزز للاتحاد الأوروبي. لذا، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصُّل إليه في مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر، لمواصة الوفاء بالولاية التنفيذية لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ونأمل من مجلس الأمن أن يوافق قريباً على ولاية متجددة لهذه العملية.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أودّ في البداية أن أرحّب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني

بالبوسنة والهرسك، وأن أشكره على تقريره الشامل (أنظر S/2012/813) بشأن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك في الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر. وإننا نشاطره تقييمه ونؤيد تأييداً مطلقاً التوصيات التي قدمها في نهاية إحاطته الإعلامية.

ومع أن التقرير المعروض علينا يقدم معلومات جديدة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، فمن الواضح أنه يُبلِغ عن تعثُّر في التقدُّم المحرَز في الفترة السابقة. إنه يُثير قلقاً جدّياً بشأن انهيار العلاقات بين الشركاء في الاتحاد. فبعد انطلاقة واعدة لهذه السنة، سجلها الحوار السياسي المشجع، وإبرام اتفاق هامٍّ أفضى إلى تشكيل مجلس وزراء على مستوى الدولة وحكومة جديدة واعتماد ميزانية عام ٢٠١٢، قوضت سلسلة من التصريحات والإجراءات الأحادية من جانب السياسيين أُسُس اتفاقات دايتون، وحتّى سيادة الاتحاد وسلامته الإقليمية ووحدته.

فلا يمكن إنكار أنّ هذه الاتفاقات جلبت السلام والاستقرار إلى منطقة مضطربة، منطقة عانت أكثر من سواها من الحرب وعواقبها الإنسانية على سكانها. وتنفيذها حتى الآن يُبرر الأمل باستعادة البوسنة والهرسك لهويتها الباعثة على الاعتزاز في تنوعها، وفتحت الطريق للاندماج في الجماعة الأوروبية – الأطلسية. وما من أحد يُنكِر التحدّيات الصعبة في تنفيذ اتفاقات دايتون بفعالية. ومع ذلك، تبقى الآليات الدستورية المتفَق عليها، والترتيبات الضامنة للوفاء بالالتزامات وتعزيز التعاون والحوار ضمن إطار الاتحاد، الوسيلة الوحيدة لحماية مصالح جميع البوسنيين.

إنّ بناء اتحاد البوسنة والهرسك بحيث تتولّى مُلكيته جميع مكوناته هو مشروع طويل الأجل. وهو يستدعي الصبر والشجاعة، وبخاصة الإرادة السياسية للعمل معاً من أجل السلام حالياً والازدهار للأجيال المستقبلية. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي أن تتضافر جميع الجهود المحلية والدولية من أجل التهدئة والتصرُّف المسؤول من جانب جميع السياسيين في البلد، بحيث يمكنهم التغلُّب على خلافاتهم، وإعطاء الأولوية في أفكارهم وأعمالهم لمصالح مواطنيهم الذين ينتمون إليهم. وكما يُشير تقرير الممثل السامي، كان للتراجع الواضح في الحياة السياسية في البوسنة والهرسك، وشبه شلل الحكومة، تأثير سلبي على اقتصاد البلد وقدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

إننا جميعاً نُدرك الظروف المأساوية والمعاناة التي تحمّلها شعب البوسنة والهرسك. ولكن يسرُّنا أن السلام والأمن لا يزالان سائدَين على الرغم من المشاكل السياسية الداخلية. ويتعين علينا أن نفعل كل ما نستطيع لمعالجة الحالة. وبلدي سعيد بأنه أسهم في الجهود لاستقرار البوسنة والهرسك. ونحن نواصل التمسُّك بسيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية، وندعو قادة الفصائل إلى نبذ الاستفزاز والصدام. وينبغي لمجلس الأمن أن يوجه هذه الرسالة بوضوح اليوم إلى جميع أولئك الساعين إلى تقويض استقرار البوسنة والهرسك وقدرة مؤسسات اتفاقات دايتون على العمل.

إنّ بلادي تُقدر تقديراً عالياً جهود الممثل السامي. وعلى الرغم من الإحباطات العديدة التي من المؤكد أنه يشعر بها، فإننا نشجعه على المثابرة في المساعدة والمساعي الحميدة التي يوليها لقضية الاستقرار والتعايش في البوسنة والهرسك. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة مجدداً في الحوار السياسي، والقيام بكل ما تستطيع لإعادة بناء الثقة وتوافق الآراء، والسعي إلى نتائج مقبولة لدى الجميع.

ويمكن للممثل السامي وشعب البوسنة والهرسك الصديق أن يثقوا بمشاركة المغرب ودعمه في ضمان سيادة البلد وسلامته الإقليمية، بما يشمل التزامنا بالمساهمة في مستقبل زاهر لجميع عناصر سكانه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أودّ في البداية أن أرحّب في المجلس بالممثل السامي فالنتين إنزكو، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وتقريره الشاملَين معاً بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (أنظر S/2012/813).

إنه لمن بواعث الارتياح أن السلام والاستقرار سادا في البوسنة والهرسك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. لكن التطورات السياسية تُثير الاهتمام الشديد. وكان هناك تقدُّم ضئيل في الاندماج الأوروبي – الأطلسي للبلد. والخطاب السلبي أضرّ بالآفاق الاقتصادية. وهذه المسائل بحاجة إلى المعالجة من جانب الهيئات السياسية ضمن الإطار الذي حدّده الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وإننا نُشيد بإجراء الانتخابات المحلية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ونأمل للمؤسسات الديمقراطية الشعبية أن تعزّز بناء الدولة، والوئام بين فئات المجتمع وسيادة القانون. والإعلان المشترَك لوزراء خارجية البوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود وصربيا بشأن التعاون لحماية وتعزيز حقوق اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين داخلياً، الذي تم توقيعه في وقت سابق من هذا العام، ينبغي أن يشكل تدبيراً هامّاً لبناء الثقة. فمثل هذا التعاون لا يقتصر على تعزيز التعاون الإقليمي فحسب، بل يُيسر أيضاً تطلّعاتهم المشترَكة إلى الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

لقد لاحظنا أن التقدم بشأن المسائل المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي كان بطيئاً نوعاً ما.

ولكن من دواعي سرورنا أن الحكم الأخير بشأن ممتلكات الدولة والصادر عن المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك قد وضع المبادئ التوجيهية للقرار المتعلق بممتلكات الدولة.

نرحب أيضا بإتمام التحكيم النهائي بشأن مقاطعة برتشكو بتاريخ ٣١ آب/أغسطس.

إن الاتحاد الأوروبي والبعثة العسكرية التابعة للناتو من خلال استمرار وجودها في البوسنة والهرسك قد اضطلعا بدور هام في ضمان سلامة وأمن مواطنين ذلك البلد، حتى عندما كانت الحالة السياسية مشوبة بالتوتر. ونشيد بالجهود التي قامت بها القوة بقيادة الاتحاد الأوروبي ونؤيد تمديد ولايتها.

وكما قلت في جلسات سابقة، فإن البوسنة والهرسك تمثل تجربة جديدة في بناء دولة جديدة نهضت من ركام الحرب الأهلية التي تعين على شعوب يوغسلافيا السابقة تحملها في التسعينات من القرن الماضي. و لم يكن من السهل قط بناء دولة متعددة الأعراق ومتعددة اللغات ومتعددة الثقافات ومتعددة الأديان. إن المشاكل التي ورد ذكرها في التقرير والإحاطة العلمية التي قدمها الممثل السامي لا بد من مواجهتها في طريق بناء دولة يقطنها شعب متعدد المعتقدات والأعراق واللغات.

إن تجربتنا على مر العقود الستة الماضية قد أقنعتنا بأنه على الرغم من أن الطريق المفضي إلى بناء دولة كهذه طويل وشاق غير أن أُكُله تستحق الجهود.

لذلك فإن حل المشاكل التي تواجه أبناء الشعب البوسني تتطلب الصبر والتصميم والتسامح المتبادل. إن الإجراءات الانفرادية، والشك المتبادل، والبيانات الطنانة وانتهاكات الاتفاق الإطاري العام للسلام ما من شأنها إلا أن تفسد المناخ السياسي والاجتماعي، وتؤخر تحقيق الأهداف المرجوة.

إن الاتفاق الإطاري العام للسلام وتنفيذه ضمنا استتباب السلام والأمن في البوسنة طيلة السبعة عشر عاما الماضية. ولا ينبغي القيام بأي شيء من شأنه أن يقوض أسس اتفاق السلام أو دحر الإصلاحات التي تم القيام بها لتنفيذه. لذلك، نحض قيادة البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي على المواظبة

على الرغم من المشاكل التي تقف في الطريق. واستلهاما بروح المصالحة والرُشد، نأمل في أن تنخرط الأطراف البوسنية في معالجة المشاكل السياسية لتعزيز اتفاق السلام وتنفيذه. وعليها أيضا أن تتخذ خطوات متضافرة لعكس مسار الآفاق الاقتصادية المتدهورة حاليا ليتسنى للبلد العودة إلى طريق النمو العالي الذي شهده قبل سنوات قبل الركود.

في الختام، أود أن أشيد إشادة عالية بالعمل الذي يقوم به الممثل السامي في مساعدة شعب وقيادة البوسنة والهرسك في مساعيهما لبناء دولتهما. ونؤيد تأييدا كاملا جهوده.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أرحب بسعادة السيد فالنتين إنزكو الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وأن أشكره على تقريره المقدم للمجلس (أنظر S/2012/813).

بادئ ذي بدء، أود أن أذكر أن صربيا تتمتع بعلاقات مستقرة مع البوسنة والهرسك، وتحترم احتراما كاملا اتفاق دايتون للسلام بوصفه أساسا لتوطيد دعائم الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي منطقة غرب البلقان. إننا ملتزمون بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وبسيادتها وبعدم التدخل في شؤوهما الداخلية. وسوف نؤيد أي اتفاق يتعلق بدستور ذلك البلد الذي يتم التوصل إليه بتوافق الآراء بين الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسسة.

ترحب صربيا بجميع القرارات التي اتخذتها بتوافق الآراء الهيئات الحكومية وممثلو الكيانين في البوسنة والهرسك وتعتبرها خطوات هامة نحو الطريق المفضية بالبلد إلى الاتحاد الأوروبي. وبصورة مماثلة، لا بد من الحصول على تشجيع ملموس من الاتحاد الاوروبي لتحقيق مزيد من استقرار الحالة في البوسنة والهرسك.

وفي سياق دمج منطقة غرب البلقان بأسرها في الاتحاد الأوروبي، فإن صربيا على استعداد لمواصلة زيادة تعاونها مع البوسنة والهرسك وتبادل خبراتها وتقديم دعمها لذلك البلد بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الانضمام إلى أسرة الدول الأوروبية.

وفي رأي بلدي، لا يمكن التوصل إلى حلول مستدامة بشأن الاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك إلا من خلال الحوار والحلول التوفيقية بين الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسسة. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى العلاقات بين الشعوب الثلاثة المؤسسة في البوسنة والهرسك باهتمام وأن يحترم احتراما كبيرا مصالحهم. وصربيا تشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على بذل جهود إضافية للتوصل إلى هذه الحلول لجميع المسائل المعلقة.

لقد أظهرت صربيا استعدادها الكامل مقاطعة الماضي والمساهمة في مستقبل أفضل وفي رفاه المنطقة، وعلى بذل كل ما يلزم من جهد في ذلك الصدد. لذلك، نرى أنه لا بد من المقاضاة على جميع جرائم الحرب التي ارتكبت في أراضي يوغسلافيا السابقة لإقامة استقرار ومصالحة دائمين في المنطقة.

وفي ذلك السياق، ترحب صربيا، بناء على إصرار جمهورية صربسكا وبموافقة البارونة أشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بإنشاء لجنة لاستعراض الممارسات القضائية والادعاء العام في البوسنة والهرسك، وقد بدأت عملها في العام الماضي. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتمدت اللجنة توصيات أولية تركز على انعدام الموضوعية والشفافية والكفاءة في الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك، خاصة فيما يتعلق بالمحاكمة على

جرائم الحرب. وقد أوصت أيضا بإنهاء مراكز القضاة الدوليين والمدعين العامين الدوليين بنهاية عام ٢٠١٢.

وتمثل تلك التوصيات أساسا سليما لتعزيز المؤسسات في البوسنة والهرسك ووضع اللمسات الأخيرة على عملية المصالحة. ونأمل أن يتم انتخاب ممثلين بصورة شرعية لجميع الشعوب والكيانات، وأن تتجلى قريبا جدا الإمكانية والقدرة على تولي زمام المسؤولية عن إدارة شؤون الدولة بصورة مستقلة، مما يجعل حالة الإبقاء على مكتب الممثل السامي وما يسمى بسلطات بون باطلة.

أما فيما يتعلق بالتعاون الثنائي بين بلدي والبوسنة والهرسك، لا سيما في المجال الاقتصادي، أود أن أذكر أن هذا التعاون قد سجل نتائج هامة. فانطلاقا من الاتفاق بشأن العلاقات المتوازية الخاصة، أقامت صربيا علاقات ناجحة مع جمهورية صربسكا، ولكن في الوقت نفسه، بذلت كل جهد ممكن لتعزيز التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك مع تحقيق نتائج كبيرة.

وللنهوض بالتعاون وتعزيزه، تم التوصل إلى اتفاقات هامة خلال الزيارة التي قام بها دولة السيد إيفيكا داتشيش، رئيس وزراء جمهورية صربيا إلى سراييفو بتاريخ ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي تلك المناسبة، تم الاتفاق في جملة أمور، على أن تقوم وزارتا الخارجية في البلدين بوضع قائمة في المسائل المعلقة التي يتعين التطرق إليها، وتحديد أهم مجالات التعاون، واتخاذ خطوات محددة للقيام على جناح السرعة بتنشيط اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والمجلس المشترك بين الدول من أجل التعاون. وقد تم تفعيل تلك العملية خلال المشاورات السياسية التي أُجريت بين وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية صربيا ونائب وزير خارجية البوسنة والهرسك في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومن المتوقع حدوث زخم جديد لتعزيز التعاون الثنائي بين بلدينا خلال زيارة دولة السيد جيغوسلاف بيفاندا، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك المخطط لها في نهاية هذا العام.

إن جمهورية صربيا بمشاركتها بهمة وترؤسها للعديد من المبادرات الإقليمية قد أكدت التزامها بتعزيز التعاون الإقليمي. وإن التعاون الناجح مع البوسنة والهرسك في إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي ومبادرة الأدرياتيكي والأيوني، في جملة أمور، كلها أمور تسهم بزيادة تعزيز علاقات حسن الجوار وفي المستقبل الأوروبي المشترك.

وأود أن أوضح أن صربيا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل إلى حلول دائمة وشاملة ومستدامة لمشكلة اللاجئين. وأؤكد مجددا على أهمية مؤتمر المانحين الدولي بشأن الحلول الدائمة للاجئين والمشردين داخليا، الذي عقد في سراييفو في نيسان/أبريل. وكان المؤتمر نموذجا طيبا للتعاون الناجح لبلدان المنطقة الأربعة - البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا - بغية التوصل، بمساعدة المنظمات الدولية ومجتمع المانحين، إلى أساس للحلول الدائمة لإسكان اللاجئين. وإذا توفرت الأموال اللازمة المتبقية، لا شك أن حل تلك المشكلة سيسهم في تعزيز علاقات حسن الجوار وتحقيق الاستقرار الدائم والمصالحة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تهاني الصادقة لمعاليكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أرحب بسعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وان اشكره على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (أنظر S/2012/813).

وتؤيد كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلى به بعد وقت قصير. ومع ذلك، أود أيضا أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

إن تطور البوسنة والهرسك باعتبارها دولة قادرة على مزاولة عملها بصورة كاملة وانضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي ليس أمرا تؤيده كرواتيا بشدة وستظل تدعمه فحسب ولكنه أيضا عنصر بالغ الأهمية للاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

وتلاحظ كرواتيا مع شعور بالأسف انه، بعد مرور ١٧ عاما على الحرب، لا تزال هناك شكوك إزاء سلامة أراضي البوسنة والهرسك وإطارها الدستوري. وبناء على ذلك، بدلا من أن نناقش اليوم ما أحرزته البوسنة والهرسك من تقدم في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، وفتح وإغلاق فصول مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، نحن الآن مضطرون لمكابدة مشاكل النزعات الانفصالية وعرقلة العمليات الديمقراطية.

وتحظى البوسنة والهرسك بمستقبل كعضو في الجماعة الأوروبية – الأطلسية، بوصفها دولة أوروبية عصرية لديها ديمقراطية متطورة واقتصاد قادر على المنافسة ولديه مقومات البقاء، وباعتبارها دولة ذات نظام سياسي معين. وفي كثير من الجوانب يقوم ذلك النظام، الراسخ في اتفاقات دايتون، على أساس التمثيل العرقي المقصود به أن يؤسس على المساواة الحقيقية فيما بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك. وتشكل تلك المساواة عنصرا رئيسيا للنجاح في تحقيق توازن عرقي فيما بين مواطني البوسنة والهرسك واستقرارها وقدرتها على أداء وظائفها. وستشكل هذه المساواة، وستظل في المستقبل المنظور، شرطا لا غنى عنه للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبوسنة والهرسك.

ومع ذلك، فان تلك المساواة ليست مؤمنة من خلال التشريعات الانتخابية الحالية. فكروات البوسنة هم الأقل عددا ولكنهم بالرغم من ذلك شعب مؤسس. وانتهاك حقهم في أن يكون لهم ممثلون سياسيون ينتخبونهم بأنفسهم أمر خطير ليس لوجودهم السياسي فحسب بل للبوسنة والهرسك بأكملها. وسيكون ضارا بشكل مماثل لو لم يتمكن الشعبان المؤسسان الآخران من انتخاب ممثليهم الحقيقيين.

وبعد قولي هذا، ينبغي التشديد على أن البوسنة والهرسك أيضا دولة لجميع مواطنيها، بصرف النظر عن أعراقهم أو دياناتهم. وبهذه الصفة، عليها أن تنفذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش – فينتشي. ومن تراث اتفاقات دايتون للسلام أن مواطني البوسنة والهرسك الذين لا ينتمون لأحد الشعوب المؤسسة الثلاثة عانوا من التمييز ضدهم عن طريق العملية الانتخابية وان البوشناق والكروات في جمهورية صربسكا والصرب في اتحاد البوسنة والهرسك يعانون من نفس النوع من التمييز. وبالرغم من ذلك، نناشد الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك التوصل إلى حل قادر على البقاء ومستدام بشأن تلك المسألة. ونعتقد أن الهدف ذا الصلة – وهو عنصر رئيسي لبدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي – سيتحقق في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بإحراز البوسنة والهرسك للتقدم نحو الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، نناشد الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك زيادة الجهود المبذولة صوب تنفيذ الاتفاق السياسي السداسي الأطراف بشأن مسألة الممتلكات العسكرية والعمل بشكل بناء على تنفيذ الاتفاق بدون تأخير بغية بدء الدورة الأولى لخطة عمل عضوية البوسنة والهرسك في اقرب وقت ممكن.

وتريد كرواتيا أن تطور الشراكة الأوروبية – الأطلسية مع البوسنة والهرسك. ونحن على استعداد للتعاون الوثيق مع البوسنة والهرسك بشأن جميع المسائل المتعلقة بانضمام كرواتيا في المستقبل

إلى الاتحاد الأوروبي ولتقديم الدعم السياسي الثابت والدعم الفني القوي للبوسنة والهرسك في تلك العملية للاندماج الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم إلى الاتحاد كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام إليه آيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل ألبانيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج؛ فضلا عن أوكرانيا وجورجيا.

وأشارك المتكلمين الآخرين الترحيب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو إلى المجلس وأعرب عن دعمنا له ولمكتبه.

وقبل خمسة أسابيع، أجرت البوسنة والهرسك انتخابات محلية، يجدر بالذكر أنها أجريت بطريقة مرضية بشكل عام، بالرغم من تأجيلها في موستار. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك إشارات هامة إلى إحراز تقدم في النصف الأول لعام ٢٠١٢، بالدعم القوي من الاتحاد الأوروبي. وذلك يثبت أن المضي قدما مر ممكن.

بيد أن الحالة السياسية والاقتصادية في البوسنة والهرسك لا تزال صعبة. فعدم إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، واستمرار استخدام الخطاب الانقسامي، والانقسامات العميقة الجذور فيما بين الأحزاب السياسية لا تزال تسبب رياح معاكسة عاتية أمام جهود من يريدون أن يشهدوا البوسنة والهرسك دولة مستقرة وقادرة على البقاء ومتعددة الأعراق ومزدهرة، ومتعاونة على نحو سلمي مع جيرانها وماضية بشكل لا رجعة فيه في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولذلك نناشد مجلس الأمن، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والآخرين الذين يعملون نحو تحقيق تلك الغاية، على أرض الواقع وفي إطار المجتمع الدولي الواسع على السواء، توجيه رسالة لدعم جهود القيادة السياسية للبوسنة والهرسك.

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي الأخير في البوسنة والهرسك، على كلا صعيدي الدولة والاتحاد، إلى إضعاف الزخم الايجابي السابق في تنفيذ برنامج الإصلاح. وبعد إجراء الانتخابات البلدية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، زاد الاتحاد الأوروبي انخراطه مع سلطات البلد بغية التأكيد على مسؤولية القادة السياسيين عن التصدي بصورة بناءة للتحديات الملحة في الوقت الحاضر. وتشمل تلك التحديات على وجه الخصوص مجالات سيادة القانون والاقتصاد والوظائف والرفاه الاجتماعي. ويتطلب إحراز تقدم موثوق به بشأن مواجهة تلك التحديات أن تمضي البوسنة والهرسك قدما في المسار الأوروبي. وخلال الزيارة المشتركة إلى سراييفو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر التي قامت بها الممثلة السامية للمفوضية الأوروبية نائبة الرئيس آشتون ووزيرة خارجية الولايات المتحدة كلينتون، فإنهما أبرزتا بصورة مشتركة تلك الأولويات وأكدتا مجددا على التزامهما نحو مستقبل البوسنة والهرسك.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية البالغة بمكان الوفاء على سبيل الاستعجال بالتزامات البوسنة والهرسك بموجب الاتفاق المؤقت لتحقيق الاستقرار والانتساب. وفي حالة تعذر ذلك، لن يكون البلد في موقف يمكنه من إحراز تقدم في الطريق نحو الاندماج الأوروبي الذي يتوقعه سكانه ويستحقونه. وعلى وجه الخصوص، يلزم البوسنة والهرسك بشكل عاجل أن تجعل دستورها ممتثلا لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش – فينتشي. وذلك سيمكن الاتحاد الأوروبي من اتخاذ قرار بشأن بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك، مما يمهد الطريق لاتخاذ المزيد

من الخطوات إلى الأمام، بما في ذلك تقديم طلب ذي مصداقية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما أن الاتحاد الأوروبي يناشد البوسنة والهرسك المضي قدما في تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها فيما بين قادتها السياسيين في الحوار الرفيع المستوى بشأن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ودور خريطة الطريق هو تيسير تنفيذ المتطلبات الرئيسية لسير البوسنة والهرسك في طريقها نحو أوروبا. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار تعليق الإشراف الدولي في مقاطعة برتشكو، الذي اتخذ خلال الاجتماع الأخير للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في أيار/مايو، وما صاحبه من إغلاق مكتب الممثل السامي في برتشكو في ٣١ آب/أغسطس.

وقد عزز الاتحاد الأوروبي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وجوده السياسي في البوسنة والهرسك بغية تيسير تقدمها نحو التكامل الأوروبي. ويمثل الاتحاد الأوروبي الآن وجود واحد للاتحاد على أرض الواقع – الممثل الخاص للاتحاد ورئيس الوفد – والذي يشارك مشاركة كاملة في دعم البوسنة والهرسك في جميع المسائل ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي. وقد عزز وجوده في عام ٢٠١٢، بما في ذلك في الميدان، بافتتاح مكتبين إقليميين في برتشكو وموستار وزيادة حجم المكتب الإقليمي في بانيا لوكا. والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس وفده يقدم أيضا التوجيه السياسي لقائد قوة الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل العسكرية ذات البعد السياسي المحلي، لا سيما في ما يتعلق بالعمليات الحساسة والعلاقات مع السلطات المحلية ووسائط الإعلام المحلية.

كما يواصل الاتحاد الأوروبي دعم تقدم البوسنة والهرسك في مجال الأمن. وبينما ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة بوجه عام وأثبتت سلطات البوسنة والهرسك قدرتها على التعامل مع التهديدات للبيئة الأمنية حتى الآن، أكد الوزراء في الشهر الماضي أن الاتحاد الأوروبي مستعد للإبقاء على قوة الاتحاد الأوروبي المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار – عملية ألتيا – والتي تركز على بناء القدرات والتدريب، مع الاحتفاظ أيضا بالقدرة على الإسهام في قدرة سلطات البوسنة والهرسك على الردع، إذا استدعى الأمر، وذلك بمواصلة القيام بدور عسكري تنفيذي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في ظل تجديد ولاية الأمم المتحدة.

وعلى صعيد منفصل، وكمؤشر على التقدم، أنهى الاتحاد الأوروبي عمليات بعثة الرصد التابعة له والمؤلفة من أفراد شرطة مدنيين في ٣٠ حزيران/يونيه. غير أننا لا نزال ملتزمين في مجال سيادة القانون، وقد أنشأنا قسما لإنفاذ القانون في مكتب الاتحاد الأوروبي. ونواصل أيضا تقديم قدر كبير من مساعدات ما قبل الانضمام.

وفي سياق الاستراتيجية العامة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، نتطلع إلى أن نواصل النقاش مع المجتمع الدولي في المحفل المناسب بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي وندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى الوفاء بالأهداف والشروط المعلقة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه المطلق بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها دولة متحدة وذات سيادة. ولا نزال على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة لدعم التقدم نحو المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. وهذا النهج وهذا المنظور الأوروبي هما اللذان سيدفعان البلد قدما في ما يتعلق ببرنامجه الإصلاحي، صوب تحقيق الاستقرار والتنمية، في طريقه نحو الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.